استتباب الامن والاستقرار ضمان نجاح عملية البناء واعادة الاعمار

عبد الحميد الصافي

كثر الحديث خلال اكثر من عام بعد سقوط النظام الدكتاتوري حول المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية التي عقدت للبحث في عملية إعادة الأعمار في العراق. ومن المتفق عليه أن مثل هذه النشاطات مهمة لبلورة سياسات وتوجهات إعادة الاعمارة. لكن الملاحظ عليها هو إنها عقدت خارج العراق، بسبب الاوضاع الأمنية غير المستقرة السائدة حالياً في انحاء عديدة منه، مما اضعف دور العراقيين وقلل من مساهمتهم الفاعلة في تشخيص الأهم المطلوب انجازه بسرعة وبين المهم القابل للتأجيل.

كما أن البحوث والدراسات التي نوقشت والقرارات التي اتخذت في تلك المنتديات التنموية تركزت في معظمها على الاهداف المستقبلية، المتوسطة أو البعيدة الأمر، بينما كان من المفيد الاهتمام بمعالجة الأوضاع السائدة اقتصادياً واجتماعياً، بما فيها البطالة والخدمات المدنية، التي هي الاساس لمعالجة الاوضاع الامنية المتدهورة. وقد جرى التركيز ايضاً على موضوع الخصخصة، او في الحقيقة بيع معامل ومشاريع القطاع العام ارضاً وبناء ومعدات ومواد. وكان يراد من ذلك القول بأن القطاع العام ارضا وبناء ومعدات ومواد. وكان يراد من ذلك القول بأن القطاع العام، الصناعي والزراعي والخدمي، هو سبب الفقر والتخلف، أو أن الخصخصة هي الأستثمار الاجنبي المطلوب، تنفيذه في العراق.

وانطلاقاً من هذا التوجه المتسرع والخاطئ الذي أصر السفير بريمر على تكريسه، ظل اكثر من مائة مصنع حكومي كبير متوقف عن العمل، كما ظل اكثر من مائة الف عامل من عمالها بدون عمل منتج طيلة شهور عديدة. وإذا كان عمال هذا القطاع قد تسلموا اجورهم على وفق جداول الاجور الجديدة، وهذا حق لهم بطبيعة الحال، إلا أن الهدر في الوقت وفي اقتصاد البلاد كان كبيراً. كما اثرت تلك الحالة، ولو بصورة غير مباشرة، بتردي الاوضاع الامنية في تلك المصانع والمشاريع الحكومية جراء عدم الالتزام بضوابط الدوام والتواجد المطلوب.

اما القطاع الخاص فقد تعرض هو الآخر إلى عملية اهمال مقصود. فبدلاً من تفعيله وتأمين الحد الأدنى من مستلزمات تشغيله وتمكينه من العمل والانتاج، لكي يسهم برفد السوق العراقية بمنتجاته ويلعب دوره في امتصاص جزء من حجم البطالة، بدلاً من ذلك اطلق السفير بريمر العنان لتصوراته حول السوق الحرة والاقتصاد الحر، فقرر من جانبه، مستخدماً صلاحيات سلطة الاحتلال التي اقرها مجلس الامن الدولي، فتح الاسواق العراقية أمام اشكال وانواع البضائع والسلع، الجيد منها وغير الجيد، والصالح للاستهلاك البشري وغير الصالح، والضروري للناس وغير الضروري. وبذلك حجم السفير بريمر، باجراءاته القسرية والكيفية، عملية نهوض القطاع الخاص الصناعي، مثلما شل نشاط القطاع العام بحجة جاهزة هي أن القطاع العام عبارة عن (مفقس للدكتاتورية) وبالتالي فهو لا يريد قطاعاً حكومياً عاماً في العراق.

الآن ونحن في بداية تسلم السلطة السياسية والسيادة الوطنية، وبموجب قرار مجلس الامن ايضاً يتعين على حكومتنا الوطنية التركيز، وقبل كل شيء، على ضبط الامن في البلاد، وذلك بالاعتماد على جماهير الشعب ومنظماتها المهنية واحزابها السياسية، واشراكها بعملية تطهير البلاد من عبث المجرمين والارهابيين. ومن خلال الاجراءات والقوانين التي تراها الحكومة الوطنية كفيلة بالقضاء على الجريمة والمجرمين. ومن ذلك مثلاً ضبط الحدود، حتى إذا تطلب ذلك غلقها كلاً أو جزءاً، ولمدة تراها هي مناسبة لذلك.. ملاحقة ومعاقبة الأجانب المتسللين إلى داخل البلاد، أو الموجودين فيها دون ترخيص قانوني. وفرض موافقات رسمية مسبقة على من يريد زيارة العراق، على أن يثبت الغرض من الزيارة وتحدد المدة للإقامة ويصرح بمكان السكن في العراق.. وهذا هو ما تفعله جميع الدول في العالم. وهو حق تقره المواثيق والأعراف الدولية وتقتضيه مصالح الشعوب والبلدان.

إن اعادة بناء العراق وتحقيق العدالة والمساواة بين ابناء المجتمع الواحد، تتطلب تكاتف كل الجهود الخيرة واستثمارها كل الكفاءات والخبرات الوافرة وتعبئة كل الطاقات العراقية الخلاقة. وقد لاح تحقيق هذا الهدف النبيل للناظرين، بعد أن استعدت الحكومة لتسلم السلطة والسيادة، وبعد أن اعلنت الجماهير العراقية تأييدها الواسع لها. ولكن اعداء العراق الذين لا يريدون له التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، والذين لا يريدون لشعبه أن ينعم بالحرية والديمقراطية، وأن لا يتمتع بثروات بلاده، ان هؤلاء عملوا بخبث وشراسة على تعطيل مسيرة البناء وإعادة الاعمار. فشنوا حملة تشويش اعلامية حاقدة، حرضوا من خلالها عناصر الجريمة والارهاب وسهلوا لها دخول البلاد والقيام بارتكاب جرائمها الوحشية.

لقد وجد الارهابيون من يستعينون به من المحسوبين على العراق. وبذلك وجدوا المأوى ومصادر التسليح والتمويل. وبذلك التقى الارهابيون الدوليون مع العناصر المتشنجة في الداخل، بعد أن التقت مصالحهم واهدافهم المعادية لتقدم العراق وتحقيق الحرية والديمقراطية في ربوعه. لقد واصل كل هؤلاء ارتكاب ابشع الجرائم ضد العراق وشعبه، وكانت حججهم واهية وتنحصر في العلن على مقاومة قوات الاحتلال والمتعاونين مع هذه القوات. ولكن المرء عندما ينظر إلى اغلبية الصرعى والجرحى، فأنه لا بد واجد بأن الكثيرين منهم، نساءاً واطفالاً وأناس ابرياء. فالتفجيرات واستخدام السيارات المفخخة والألغام المتفجرة في وسط الشوارع لا تميز بين امرأة وطفل وعابر سبيل عراقي وامريكي وغير امريكي.

إن قسماً من هؤلاء المجرمين يمكن وضعه في صف الجهلة المغرر بهم، الذين يريدون التباهي بحمل السلاح، مع اقتناص الفرص المناسبة للسلب والسرقة، فهم (الحواسم) الذين يعرفهم العراقيون جيداً. وهناك قسم غير هذا يتكون من اولئك الذين فقدوا مناصبهم او امتيازاتهم التي كان النظام المباد يتكرم بها عليهم. أو الذين يتخذون من الدين الاسلامي غطاء لارتكاب الجرائم ضد ممتلكات الشعب واجهزته الامنية الجديدة. وضد المنظمات الانسانية الدولية غير الحكومية أو التابعة للامم المتحدة. يحدث هذا في الوقت الذي لا زال شعبنا يئن من آثار سياسات النظام الدكتاتوري ونتائج حروبه العدوانية وتصفياته لحقوق المواطنين العراقيين وهدره لثروات بلادهم.

لقد سقط النظام الدكتاتوري وسقطت معه كل الشعارات البراقة والوعود الزائفة، وانتهى التبجح بالقوة والعظمة. ولكن النظام سقط بعد أن ترك البلاد متخلفة عن ركب التقدم الحضاري العالمي، ومثقلة بديون ضخمة. وترك الشعب يعاني من الفقر والفاقة والأمراض والجهل، ومن تدني مستوى الخدمات المدنية الاساسية. ثم حلت الإدارة المدنية المؤقتة برئاسة السفير بريمر محل النظام الصدامي. ولكن تصرفات وسياسات هذه الادارة انطلقت من نظرة متعالية همش بسببها دور العراقيين في رسم مستقبل بلادهم.

وهكذا ظلت الادارة المدنية تتخبط في سياساتها واجراءاتها، وتصر على احتكارها لمقدرات العراق السياسية والتنظيمية والإدارية، ورفضت كل المقترحات والانتقادات والآراء التي طرحها العراقيون وطالبوا باحترامها أو الاستفادة منها في الاقل. لذلك اوقع السفير بريمر إدارته المدنية المؤقتة، وبالتالي الإدارة الامريكية في واشنطن بمشاكل ومآزق كان يمكن بقليل من التواضع تجنبها، ومن ثمة عدم تحمل شعبنا آلاماً اضافية على ما كان يعاني من خسائر والآم.

ومع ذلك، ورغم كل ما حصل خلال سنة من تضحيات جسام وخسائر فادحة فان شعبنا يظل مؤمناً بقدرته على البناء وإعادة الاعمار، ومستبشراً بتحقيق مستقبل يسوده الامان والاستقرار، ومعتقداً بان لاعودة لسياسات الحروب والقهر والتجويع والإبادة الجماعية. فالحكومة الوطنية، المستقلة وذات السيادة، التي تشكلت واستمدت شرعيتها الدولية من قرارات مجلس الامن الدولي، ومن دعم شعبنا العراقي الصابر، وبفضل مساندة القوى السياسية الوطنية والدينية والديمقراطية والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية، لا بد أن تكون اهلاً بالثقة على تحقيق اهداف المرحلة الراهنة بعزيمة وايمان.

ولا بد أن تضع في مقدمة ذلك العمل على استتباب الامن، وملاحقة الارهابيين والمجرمين والقضاء على بؤرهم الفاسدة.

مجلس الامة الكويتي يقر ميزانية بعجز ١٠,٨ مليارات دولار

وافق مجلس الأمة الكويتي على ميزانية حكومية بعجز إجمالي متوقع يبلغ ٣,٢ مليارات دينار (١٠,٨٨ مليارات دولار) للسنة المالية التي تنتهي في آذار ٢٠٠٥.

وكانت ميزانية الكويت قد حققت في الأعوام الأخيرة فوائض في ميزانياتها بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوزت هذه الفوائض ٢٣,٥ مليار دولار منها نحو خمسة مليارات دولار في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

واعتمدت الميزانية سعرا للنفط الخام يبلغ حوالي نصف المستويات الحالية. ولكن يتوقع أن تسجل فائضا قياسيا في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ في حالة بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة.

وأقر المجلس مسودة الميزانية بعد ثلاثة أيام من المناقشات وقدرت العائدات بنحو ٣,٣ مليارات دينار والإنفاق بحوالي ٦,٢ مليارات مما ينتج عنه عجز قدره ٢,٩ مليار دينار ولكن العجز يزيد إلى ٣,٢ مليارات دينار بجمع النسبة التي تلتزم الحكومة بإيداعها في صندوق الأجيال المقبلة وتبلغ ١٠٪ أي ما يوازي ٣٣١,٩ مليون دينار في تلك السنة.

وتبنت مسودة الميزانية تقديرا متحفظا لسعر النفط يبلغ ١٥ دولارا للبرميل مقارنة مع المستويات الحالية التي تدور حول ٣٠ دولارا للبرميل.

وتم إعداد الميزانية على أساس حصة إنتاج الكويت في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) البالغة مليوني برميل يوميا في حين تنتج الكويت حاليا نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا ضمن جهود المنظمة لتهدئة أسعار النفط الملتهبة.

وكان وزير التجارة عبد الله الطويل توقع في وقت سابق نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة تتراوح بين ٤ و٥٪ في عام

(قطر الوطني) يشتري (انسباشر الجنوب أفريقي بقيمة ٢٤٥ مليون دولار

جوهانسبرغ - رويترز: قالت مؤسسة (فرست راند) المصرفية في جنوب افريقيا انها وافقت على بيع «مجموعة انسباشر» المتخصصة في ادارة الثروات لـ«بنك قطر الوطني» مقابل نحو ١٣٥ مليون جنيه (٢٤٥ مليون دولار). وبمقتضى الصفقة، سيشتري البنك القطري جميع الأسهم المصدرة لمجموعة انسباشر التي تدير أنشطة في جزر كايمان وجزر البهاما وجزر القنال الانجليزية، وسويسرا وبريطانيا بعلاوة تزيد ١٥ مليون جنيه على القيمة الصافية للأصول. وسيتم سداد دفعة أولية بناء على القيمة الصافية للاصول بالاضافة الى ٧,٥ مليون جنيه على أن يسدد ٧,٥ مليون جنيه بناء على أداء بعض أنشطة المجموعة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.وقالت «فرست راند» ان الطرفين أبرما كذلك اتفاقا للمشاركة في الأرباح على تطوير عقار في وسط لندن يمثل جزءا من مجموعة انسباشر

المغرب يتجه لمحاربة الاقتصاد غير المنظم

اكد ادريس جطو رئيس الوزراء المغربي ان محاربة الاقتصاد غير المنظم تقتضي وضع مخطط عمل ينخرط فيه كافة الفاعلين بالقطاعين العام والخاص. واوضح جطو في جلسة افتتاحية لندوة نظمها الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالتعاون مع الغرفة التجارية لبلجيكا - لوكسمبورغ بالمغرب، ان هذا المخطط يمكنه الارتكاز على العديد من المحاور تهم اساسا وضع خلية للسهر على جمع المعطيات الملائمة واجراء تحريات تستهدف طبيعة الانشطة والتصرفات اللامشروعة وتقلباتها ومدى تطورها عبر الزمان والمكان. كما يستدعي المخطط التنسيق بين الجهود التي تبذلها مختلف الادارات المعنية من جمارك ومصالح امنية وذلك لدعم مراقبة نقاط العبور. ودعا جطو الى اعتماد معايير محددة مع التدخل المباغت للاطلاع على الاسعار ووضع نظم للتصنيفات وكذا تعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية للسهر على تنفيذها فضلا عن تعبئة الهيئة القضائية لردع التصرفات الاقتصادية المشينة وخاصة الغش. وفي السياق ذاته، اكد صلاح الدين مزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، على ضرورة وضع مخطط عمل وبرامج لإدماج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم، فضلا عن مواجهة ظاهرة الفواتير المخفضة مما يهدد المقاولات المغربية وبالتالي الاقتصاد الوطني عموما. واقترح مزوار، ان يشكل شهر يوليو (تموز) موعدا لمحاربة هذا النوع من الفواتير التضليلية.

تحصيلات ضريبة الدخل بالأردن خلال ٥ شهور تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار

بلغت تحصيلات دائرة ضريبة الدخل في الاردن خلال الشهور الخمسة الاولى من العام الجاري ١٤٢,٣ مليون دينار(٢٠٠,٩ مليون دولار) بارتفاع قدره ٤١,٧ مليون دينار(٥٨,٨ مليون دولار) عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٣ . واظهرت بيانات رسمية صادرة عن وزارة المالية ان ضريبة الدخل على الافراد للعام الحالي بلغت ٣٩,٣ مليون دينار ارتفاعا من ٢٧,٩ مليون دينار وضريبة الدخل على المؤسسات ١٠٣ ملايين دينار مقابل ٧٢,٧ مليون دينار لنفس الفترة من عام ٢٠٠٣. وبلغت تحصيلات دائرة ضريبة الدخل من الشركات المالية والبنوك ٤١,٧ مليون دينار و٢٨ مليون دينار من الشركات المساهمة العامة و٣٣,٣ مليون دينار من الشركات المساهمة الخاصة. اما ضريبة الدخل على الافراد فبلغت ٢٦,٨ مليون دينار من اصحاب المنشآت الفردية و٨,٥ مليون دينار من المستخدمين و١,٧ مليون دينار من الموظفين و٢,٣ مليون دينار ضريبة الخدمات الاجتماعية

قضية (ستات أويل) تكشف تورط ابن رفسنجاني

سمير شطارة - أوسلو

ضمن تداعيات قضية تورط مجموعة ستات أويل النرويجية برشا اكتشفت وحدة الجرائم الاقتصادية النرويجية اتفاقا يلزم (ستات أويل) بدفع خمسة ملايين دولار لمهدي هاشمي رفسنجاني ابن الرئيس الإيراني السابق.

ونشرت وسائل الإعلام النرويجية أبعاد أزمة الرشوة التي قدمتها مجموعة النفط والغاز (ستات أويل) النرويجية للحصول على عقد استثمار نفط في إيران، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاق في تشرين الأول ٢٠٠٢ لاستثمار ٣٠٠ مليون دولار في جزء من حقل بحري للغاز في إيران.

وسلط المحلل الاقتصادي (أولا ستورنغ) الضوء على كيفية افتضاح أمر الرشوة في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٣ عندما قامت (ستات أويل) بتحويل مبلغ خمسة ملايين دولار عن طريق البنك السويسري لحساب شركة صغيرة مقرها في بريطانيا وتحمل اسم (هورتون) للاستثمارات المحدودة.

وأوضح (ستورنغ) في حديث له مع الجزيرة نت أن المسؤول عن متابعات الحوالات المالية شك في أمر شركة (هورتون) ولاسيما بعد أن لاحظ اسم ديلينغر، لأن جان هربرت ديلينغر الشخصية الأميركية الأسطورية قام بسرقة أحد البنوك الأميركية ولقي حتفه عام ١٩٩٤ على أيدي (أف بي آي).

وأفاد (سورنغ) أن التحريات التي قامت بها غرفة المتابعة في البنك السويسري أظهرت في وقت لاحق أن شركة (هورتون) الاستثمارية ما هي إلا غطاء لعلاقة تعاقد بين (ستات أويل) ومهدي هاشمي رفسنجاني ابن الرئيس الإيراني السابق الذي كان يعمل في شركة البترول الإيرانية (NIOC.).

وأشار إلى أن الاتفاق غير المنصوص اكتشفته وحدة الجرائم الاقتصادية لاحقا ويلزم ستات أويل بدفع خمسة ملايين دولار لمهدي ودفع نسبة أرباح مليون دولار سنوياً يتم دفعها على عشر سنوات، أي أن إجمالي الرشوة ١٥ مليون دولار.

ورأى سورنغ أنه يقع على عاتق مجموعة النفط والغاز ستات

أويل النرويجية عبء كبير لإثبات براءتها وتبرئة ساحتها من كل التهم المنسوبة إليها، ولا يقتصر الأمر عند الغرامة، فهناك الكثير من العقود الدولية التي أبرمتها ستات أويل مع عدة دول، معتبراً أن العقود كلها ستكون تحت علامة استفهام وشك ما لم تنجح ستات أويل في إثبات براءتها من التهمة الموجهة لها.

وعبرت الصحفية مرغريت داهل عن أسفها لإسقاط وحدة الجرائم الاقتصادية (أوكوكريم) التهم بحق المدير التنفيذي السابق لشركة ستات أويل أولاف فيل، معتبرة أن فيل شريك في التهمة ولا تقتصر على المدير السابق للعمليات الدولية ريتشارد هوبارد.

وقالت داهل للجزيرة نت إنه حتى لو أن فيل لم يكن على علم بتفاصيل الاتفاقيات التي جرت بين هوبارد ورفسنجاني الابن فإنه مسؤول وفقاً للقانون النرويجي على اعتبار أنه المدير التنفيذي. أما في ما يخص رئيس مجلس الإدارة السابق تيري لودسول فقد اعتبرت الصحفية داهل أنه دفع ما يترتب عليه أدبياً كون قضية الرشوة حدثت في زمنه إذ قدم استقالته الأدبية لأنه على رأس العمل.

وأكد المستشار القانوني لستات أويل إيريك كايسرود أنه كان هناك بعض التجاوزات أو الخروقات للقانون الداخلي المعمول به في ستات أويل ولكن هذا لا يعنى تورط الشركة في عمليات رشوة.

وقال لوسائل الإعلام إن على الفريق القانوني في الشركة عملا شاقا لاستعادة مكانتها ورد اعتبارها من تهم (أكوكريم)، معتزما الاستفادة من الفترة القانونية -مدة شهر من صدور الحكم- للاستئناف والطعن.

وكانت وحدة الجرائم الاقتصادية قررت فرض غرامة على مجموعة النفط والغاز ستات أويل ومديرها السابق للعمليات الدولية بعد إدانتهما بدفع رشى في معاملات المجموعة في إيران.

ومما جاء في حكم (أوكوكريم) أنها ستفرض غرامة قدرها ٢٠ مليون كرونة نرويجية (٢,٩٢ مليون دولار) على ستات أويل وغرامة أخرى قدرها ٢٠٠ ألف كرونة على الرئيس السابق لعمليات التنقيب والإنتاج الدولية ريتشارد هوبارد أو السجن ٢٠ يوما إذا تخلف عن سداد الغرامة، وأسقطت الشرطة التهم عن المدير التنفيذي السابق للشركة أولاف فيل.

وقد استقال هوبارد وفيل ورئيس مجلس الإدارة السابق تيري لودسول العام الماضي بعد أن بدأت الشرطة تحقيقا في صفقة استشارية بقيمة ١٥ مليون دولار مع شركة مقرها لندن تستعين بها ستات أويل للحصول على استشارات بشأن الاستثمار في إيران، ولم يرد اسم لودسول في لائحة الاتهام.

تقرير دولي:

العائدات المالية لصادرات (اوبك) النفطية المتوقعة ستصل إلى ٢٨٦ مليار دولار مع نهاية العام الجاري بزيادة ١٩٪ عن العام الماضي

لندن: ناصر التميمي

قال تقرير اقتصادي اميركي ان الدول المصدرة للنفط والاعضاء في منظمة «أوبك» ستحقق عائدات مالية قد تصل الى ٢٨٦ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤. وقالت الدراسة الصادرة عن ادارة معلومات الطاقة وهي وكالة إحصائية تابعة لوزارة الطاقة الأميركية ان العائدات المالية لدول (أوبك) ستتجاوز بنسبة ١٩٪ ما تم تحقيقه في عام ٢٠٠ الذي بلغت عائداته ٢٤٠ مليار دولار، وبزيادة قدرها ٤٧ ٪ عن عام ٢٠٠٢ الذي حقق ١٩٥ مليار دولار. واشارت الدراسة الى ان هذا النمو المتوقع في العائدات المالية لصادرات دول (أوبك) جاءت نتيجة التوقعات بارتفاع اسعار النفط الخام بنسبة ١٤,٤ ٪ في عام ٢٠٠٤ مقارنة مع العام الماضي، وتوضح ان هذه الزيادة في الاسعار تأتي في ظل وصول الطاقة الاستيعابية الاجمالية لانتاج النفط الى ادنى مستوياتها نتيجة الارتفاع القوي للطلب العالمي على النفط وانخفاض مخزونات النفط في دول منظمة مجلس التعاون الاقتصادي الاوروبي والولايات المتحدة. وتتابع ادارة معلومات الطاقة ان بعض الاتجاهات التي شهدها العام الماضي سوف تستمر في الظهور خلال هذا العام واهمها، استمرار الاضطرابات في فنزويلا، وثانيا استمرار انخفاض المخزونات النفطية في اميركا. والنقطة الثالثة تتعلق بتواصل العمليات التخريبية للبنيات التحتية للمنشآت النفطية العراقية، وكذلك هناك قضية المشاكل التي تتعرض لها نيجيريا، واخيرا احتمال حدوث هجمات إرهابية في السعودية.

واظهرت الدراسة الى جانب مساهمة ارتفاع اسعار النفط الخام في زيادة العائدات المالية المتوقعة لدول «أوبك» في العام الحالي، فان زيادة صادرات (أوبك) بنسبة ربما تصل الى ٤,٦٪ مع نهاية هذا العام ستساهم ايضا في زيادة العائدات المالية للدول الاعضاء في (أوبك)، مشيرة الى انه على الرغم من ان العائدات المالية لدول (أوبك) على مدى السنوات الثلاث الماضية كانت اكبر بشكل كبير من تلك التي تحققت اثناء انخفاض اسعار النفط بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، الا انها تبقى اذا اخذنا بعين الاعتبار معدل التضخم نسبة الى معدل الدخل الفردي اقل من العائدات التي تحققت في نهاية السبعينيات واوائل الثمانينيات من الالفية الماضية. وفي هذا الاطار تقول الدراسة ان حصة الفرد من عدد سكان «أوبك» ككل ستصل الى ٥٣٠ دولارا مع نهاية هذا العام وهي تمثل ٣١٪ من تلك التي تحققت في الثمانينيات ووصلت الى ١,٦٩١ دولار، ومثل هذا الامر سيلعب دورا في تشكيل سياسات (أوبك) وتفضيلاتها السعرية. من جهة اخرى قال التقرير ان العراق الذي حقق عائدات مالية وصلت الى ٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ رغم عدم وجود تصدير خلال شهري (نيسان) (ايار من نفس العام. واضاف ان العراق من المتوقع ان يحقق حوالي ١٧,٧ مليار دولار من صادراته النفطية مع نهاية العام الجاري بزيادة تقدر بـ٨٥٪ عن العام السابق. بينما اشار التقرير الى ان السعودية التي تعتبر اكبر منتج للنفط ومثلت صادراتها ٣٤ ٪ من الصادرات الاجمالية لـ«أوبك» في عام ٢٠٠٣ من المتوقع ان تحقق ٩٢ مليار دولار مع نهاية ٢٠٠٤ بنسبة زيادة تمثل ١٣٪ عن العام الماضي الذي وصلت فيه العائدات المالية السعودية من صادرات النفط الى ٨١ مليار دولار. لكن الدراسة تتوقع انخفاض عائدات (أوبك) في العام المقبل بنسبة ٧٪ مقارنة بالعام الجاري لتصل الى ٢٦٧ مليار دولار نتيجة انخفاض اسعار النفط وارتفاع صادرات النفط العالمية. وتضيف ان العراق يمكن ان يجني ١٩ مليار دولار كعائدات من صادراته النفطية في عام ٢٠٠٥ وهي الاعلى منذ عام ٢٠٠٠. في حين تشير الدراسة الى ان حصة السعودية من صادرات (أوبك) ستتراجع الى ٣١٪ نتيجة ارتفاع حصة العراق من ٤٪ إلى ٧٪.